بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ عبد الله البدرى

كلية العلوم الادارية والاقتصادية

قسم الاقتصاد - تحليل كمي

التضخم وأثره على التنمية الاقتصادية

الفترة من العام (2012- 2019م)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد

اعداد الطلاب:

- عصام عبد الماجد حاج ود حمد
- أفراح صالح على سعيد
- تاج السر مصطفى فضل الله مختار
- بدرية حسن على الطاهر
- تاج السر أحمد أبو عبيدة

إشراف:

أ. الواثق محمد الفكي

نوفمبر 2021 م

الآيـــــــــة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)

صدق الله العظيم

سـورة العلق الآيـة (1-5)

الإهـــــــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ...

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ...

(والدي العزيز)

إلى من غرست النقاء والصفاء في نفسي ... إلى نوري ملجي بعد الله ...

(والدتي العزيزة)

إلى الذين مهدو لي طريق العلم والمعرفة ... وقفوا على المنابر وأعطونا من حصيلة فكرهم لينيروا دربنا ...

(أساتذتي)

إلى من علمتنا حروفاً من ذهب وكلمات من درب وعبارات من أسمى العبارات في العلم

إلى الذين يتطلعون إلى العلم والمعرفة

(إخوتي)

إلى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع أضع وأسأل الله أن يجعله نبراساً لكل طالب علم

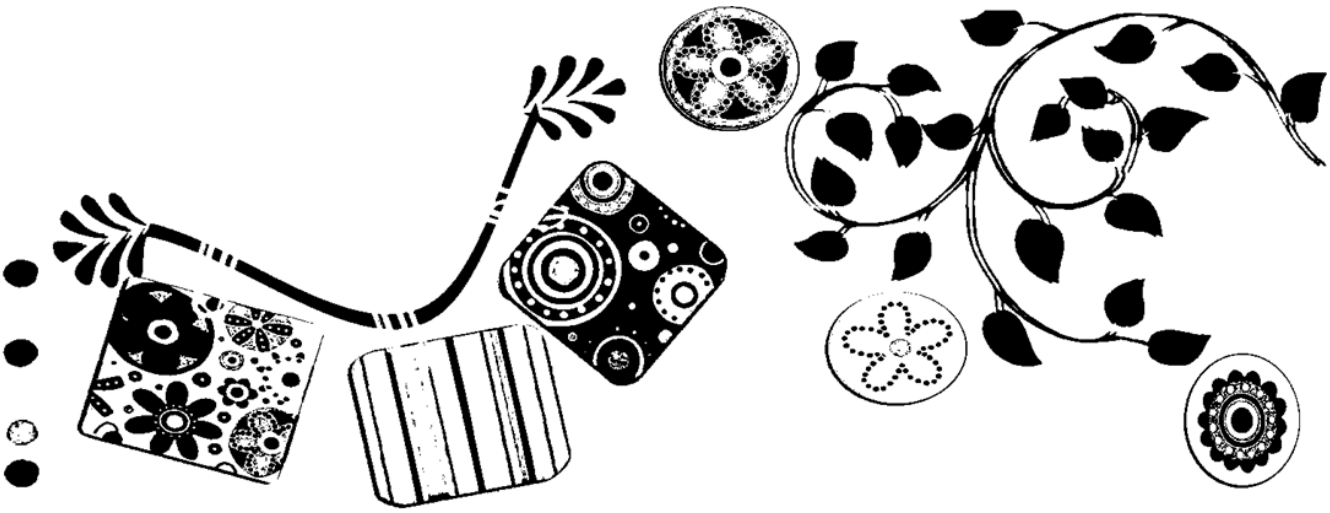

الشكر والعرفان

الشكر والثناء أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى الذي وفقني وأنعم على بجزيل عطائه فالشكر ترجمان النية ولسان الدواخل وشاهد الإخلاص. كل الشكر والتقدير لأسرة جامعة الشيخ عبد الله البدري كلية العلوم الإدارية والاقتصادية لإتاحة لي هذه الفرصة.

أزجي آيات الشكر والعرفان تقديراً وامتناناً الأستاذ/ **الواثق محمد الفكي** الذي أشرف على هذا البحث جهداً وأخلاقاً وإرشاداً أمنياتي له بالعافية ودوام العطاء.

الشكر لكل من ذلك عقبة أو قدم نصحاً في هذا البحث وأشكر كل من أضاف إلى حصيلة معرفتي ولو حرفاً وكل من مد لي يد العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذا البحث أسأل الله أن يجز بهم أجراً عظيماً. والشكر أجزله لكل من عاونني بإبداء رأي أو ملاحظة قيمة.

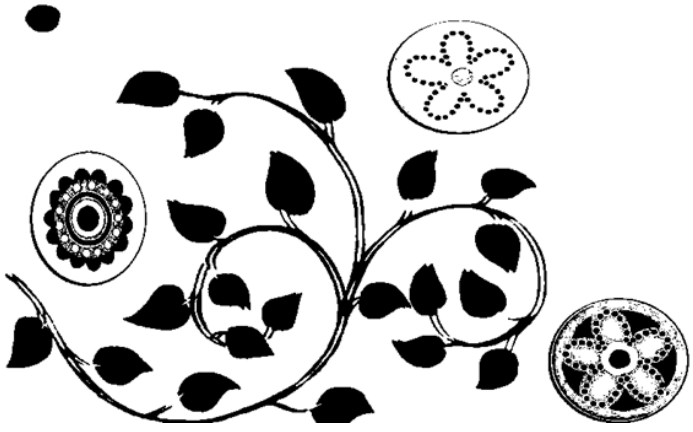

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس الموضوعات	د
المقدمة	
مقدمة	1
مشكلة البحث	2
أهمية البحث	2
أهداف البحث	2
فروض البحث	2
حدود البحث	2
مصادر البحث	2
منهجية البحث	3
هيكل البحث	3
الدراسات السابقة	4
الفصل الأول: التضخم	
المبحث الأول: مفهوم التضخم وأنواعه	7
المبحث الثاني: أسباب التضخم	11
المبحث الثالث: تأثيرات التضخم ونظرياتها وطرق الحد من التضخم	17
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	
المبحث الأول: مفاهيم التنمية الاقتصادية	33
المبحث الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية ومقوماتها	38
المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية	42
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية والتحليل	
المبحث الأول: تحليل البيانات	51
المبحث الثاني: النتائج والتوصيات	56
المراجع والمصادر	59
الملاحق	60

مقدمة:

يعتبر التضخم أحدي أكثر المصطلحات الشائعة المستخدمة في علم الاقتصاد وذلك لأنها ظاهرة تشير إلي عدم توازن الاقتصاد.

ويمكن تعريف الضخم بأنه الزيادة في المستوي العام للأسعار خلال فترة زمنية، وبالتالي فان معدل التضخم النمو السنوي في الأسعار.

يمكن قياس بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي أو بمؤشر أسعار المستهلك وهو الأكثر استخداماً وشهرة.

يميز الاقتصاديون بين نوعين من التضخم يتسببا في ارتفاع في السعر الإجمالي.

التضخم الناتج عن الطلب هو زيادة الأسعار نتيجة الارتفاع الطلب عن العرض مما يؤدي إلي عجز العرض عن مواجهة الارتفاع في الطلب.

التنمية الاقتصادية هي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز مستوي المعيشة والصحة الاقتصادية إلي التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن ان تشمل هذه الإجراءات مجالات مستوي المعيشة والصحة الاقتصادية إلي التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن ان تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة فضلاً عن غيرها من المجلات الاخرى.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية هي العلمية التي تعمل بها الأمة علي تحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها.

ويتناول البحث أثر التضخم علي التنمية الاقتصادية وذلك بالتطبيق علي ولاية نهر النيل في الفترة من (2012-2019).

مشكلة البحث:

تمكن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- هل تغير العملة من وقت لأخر يحد من التضخم المحيط بالنشاط الاقتصادي.
- هل تؤكل مهمة وضع السياسيات المالية والنقدية للحد من التضخم لبنك المركزي.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تمكن أهمية البحث في التعرف أكثر علي ظاهرة التضخم وكيفية نشأته وطرق معالجته وكيفية تأثيره علي التنمية الاقتصادية في السودان.

أهداف البحث:

- معالجة التضخم بإتباع سياسات الحد من التضخم.
- تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان وتحسين مستوي دخول الأفراد.

فروض البحث:

- ان تغير العملة من حين لأخر يعتبر سياسة فعالة للحد من التضخم.
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والتنمية الاقتصادية.
- ان تأثير التضخم علي التنمية الاقتصادية يؤثر علي دخل الأفراد.

حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان (ولاية نهر النيل).

الحدود الزمانية: 2012-2019م.

مصادر البحث:

مصادر أولية: كتب، مراجع، انترنيت.

مصادر ثانوية: بيانات من وزارة المالية والقوى العاملة.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل البحث:

الفصل الأول:

المبحث الأول: مفهوم التضخم وأنواعه.

المبحث الثاني: تكاليف التضخم علي الاقتصاد وسياسات الحد منه.

الفصل الثاني:

المبحث الأول: مفهوم التنمية.

المبحث الثاني: أثار التضخم علي التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: السياسات الموحدة من التضخم المؤثرة علي التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

المبحث الأول: تحليل البيانات.

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات.

الدارسات السابقة:

دراسة(الجلال2016) رسالة ماجستير بعنوان دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(دراسة حال الجمهور اليمنية) هدفت الدراسة إلي استعراض خصائص الاقتصاد اليمني، ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية الاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، بالإضافة إلي التعرف علي أهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف علاج التضخم في الاقتصاد اليمني وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

وقد خلصت الدراسة إلي زيادة في حجم السيولة في الاقتصاد اليمني وارتفاع معدلات نموها السنوي عن معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية نظراً للاعتماد الحكومة في تمويل عجز الموازنة علي مصادر تضخمية عن طريق التوسع في حجم الافتراض الحكومي من البنك المركزي، كما أن الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلي أدت إلي انخفاض قيمة المدخلات المحلية وتحقيق مدخرات محلية سالبة في سنوات أخرى مما أدي إلي اتساع فجوة الموارد المحلية وارتفاع نسبتها إلي الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة(الجراح،2011) بعنوان مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام مدخل اختيارات الحدود: قام الباحث بتحليل وتقدير مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية(1970–2007) ضمن إطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي، وذلك من خلال تطبيق النموذج القياسي الحديث لحدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع(ARDL) وأظهرت أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (الأسعار العالمية للصادرات والواردات، درجة الانفتاح الاقتصادي) في شرح معدلات التضخم في المملكة في الأجلين الطويل والقصير.

دراسة(شعيب،2009) رسالة ماجستير بعنوان " دور السياسيات النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري" شملت الدراسة بيانات الفترة (1995–2008م) وتوصلت إلي معادلة سلوكية التضخم في الأجل الطويل باستخدام طريقة التكامل المشترك، حيث بينت ان سعر الصرف وتغيرات الأسعار المالية، الأمر الذي ينفي إلي حد ما عمل النظرية النقدية في الاقتصاد السوري.

دراسة(هتمان،2006) رسالة ماجستير بعنوان " دراسة قياسية للتضخم في الجزائر".

قام الباحث بتحليل السلسلة الشهرية لمعدل التضخم في الجزائر مبيناً أثاره الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثن اقترح نموذجاً لتوقع معدلات التضخم في الجزائر بتطبيق نماذج (A RCH) علي بيانات الفترة (1988م–2003م) بالإضافة لنموذج أخر يجمع ظاهرتي التضخم والبطالة، والذي أظهر وجود علاقة عكسية بينهما.

دراسة (المصبح،2006م) بعنوان محددات التضخم في سوريا خلال الفترة (1670م–2004م) بينت من خلال استخدام نموذج اقتصاد قياسي بأسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، أن التضخم في سوريا يفسر في الأجل الطويل بثلاث متغيرات هي:

أ/ السياسة النقدية للدولة معبراً عنها بنسبة العرض النقدي M^S إلي الناتج المحلي الإجماليG d P.

ب/ مؤشر الركود الاقتصادي.

ج/ مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات.

الفصـــل الأول

التضخـــم

المبحث الأول

مفهوم التضخم وأنواعه

أولاً: مفهوم التضخم[1]:

يشير مفهوم التضخم بشكل عام الى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدى الى انخفاض القوه الشرائية للنقود ويعوقها عن أدائها لوظائفها على نحو كامل.

والتعريف السابق يؤكد على ما يلي:

أن الارتفاع لا يكن في كل الأسعار أذا قد ينخفض بعضها، وقد يرتفع بعضها ولكن الاتجاه العام يجب أن يكون صعودياً.

الارتفاع في الأسعار يجب ان يكون بصورة مستمرة، ويعنى ذلك أن الارتفاع العارض(أي الارتفاع لمرة واحدة في الأسعار) والذي يتبعه استقرار أو انخفاض في الأسعار لا يعتبر تضخم، ولا يمثل تهديدا للاقتصاد القومي.

يقصد بالمستوى العام للأسعار(المتوسط المرجح للأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد) اما معدل التغير في المستوى العام للأسعار(معدل التضخم)

معدل التضخم = مستوى الأسعار في السنة الحالية –مستوى الأسعار في السنة السابقة ×100

مستوى الأسعار في السنة السابقة

F=PT− PT-−1×100

PT−1

أن التضخم I NFLATION بالمفهوم السابق يختلف عن مصطلح اقتصادي آخر يطلق عليه

(1) حسام علي داوود، مبادي الاقتصاد الكلي، عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع، مرجع أساسي لمساق الاقتصاد الكلي الخاص بكليات المجتمع، سنة 2010–2016، ص161.

REFLATION حيث يعنى إجراء اقتصادي يتخذ عمداً من جانب السلطات النقدية في دوله ما في صوره ضخ كميه من النقود في الاقتصاد مما يؤدى إلى تنشيط الأوضاع الاقتصادية والعمل على إرجاعها إلى ما كانت عليه قبل الانخفاض المتواصل في الأسعار. كما يختلف التضخم عن الانكماش DEFLATION الذي يعنى الانخفاض المستمر والثابت والذي ينتهي بحالة من الكساد الاقتصادي وانتشار البطالة.

ثانياً: أنواع التضخم[1]:

يقوم بعض الاقتصاديين وللتغلب على صعوبات وضع تعريف جامح للتضخم، وللوصول الى فهم الظواهر المتنوعة والتي يعبر عنها تعريف التضخم، وباستخدام بعض المعايير للتميز بين تلك الأنواع للتضخم. مراعاة ان هذا التميز بين تلك الأنواع للتضخم لا يعنى أنها منفصلة عن بعضها البعض، بل هي مرتبطة ومتشابكة بحيث قد يتضمن نوعا من التضخم نوع أو أنواع أخرى. كما أن هناك خاصية مشتركه تجمع بين كل الأنواع المختلفة للتضخم.

الا وهى: عجز النقود عن أداء وظائفها كامله.

المعيار الأول: التضخم وفقا لحدته (شدته):

طبقاً لهذا المعيار يمكن التميز بين الثلاث أنواع التالية :

1- التضخم المعتدل(الزاحف): ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بشكل بطيء ومتوقع، بحيث يأخذ معدل التضخم منزله عشريه أي اقل من (10%).

2- التضخم المتسارع: يشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة قد تصل الى منزلتين عشريتين أو ثلاث(أي بين معدل عشره وحتى بضع مئات) خلال فتره زمنيه بسيطة.

3- التضخم الجامح: وهو عبارة عن حاله ترتفع فيها الأسعار بمعدلات عالية وسريعة جدا حتى تصل الى الألف المرات في فتره وجيزة نسبياً، الأمر الذي يؤدى الى انعدام ثقة الأفراد في النقود

(1) حسام علي داوود، من المرجع السابق، ص162.

تماما مما يدعوهم إلى التخلص منها وفى ظل هذه الظروف فإنه يصعب على السلطات الحكومية في هذه الحالة اعاده الاستقرار بوسائل مباشره وغير مباشره. ومن ثم فإن هذا النوع من التضخم يعد اخطر أنواع التضخم على الاطلاق.

المعيار الثاني: التضخم وفقا لمتغير التضخم [1]:

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن التميز بين نوعين رئيسين للتضخم هما:

1- التضخم المحلى(الداخلي):

وهو عبارة عن حاله تحدث نتيجة عوامل داخليه للاقتصاد قومي معين وفى زمان معين، تتصل بمجموعه الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلى.

2- التضخم المستورد(الخارجي):

وهو عبارة عن حاله تحدث نتيجة عن عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصه العلاقات، التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات الاقتصاد قومي معين وفق زمان معين.

المعيار الثالث: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار:

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن التميز بين نوعين من التضخم:

1- التضخم الظاهر: وهو عبارة عن حاله ترتفع فيها الأسعار بصوره مستمرة دون أن يتعرض طريقها أي عائق، وذلك استجاب لفائض الطلب EXCESSDEMAND أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحريه لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية.

(1) حسام علي داوود، نفس المرجع السابق، ص163.

2- التضخم المكبوت:

هو عبارة عن حالة لا تستطيع الأسعار فيها ان ترتفع أو تتزايد نتيجة لوجود القيود النقدية المباشرة والتي توضع للسيطرة علي الأسعار والتحكم فيها، مثل التسعير الجبري، نظام البطاقات، نظام التراخيص لبعض الموارد الأولية[1].

(1) حسام علي داؤود، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2010-2016، ص(164)

المبحث الثاني

أسباب التضخم

أسباب التضخم[1]:

يوجد نظريتان رئيسيتان لأسباب التضخم في الأدب الاقتصادي حيث تفسر النظرية الأولي التضخم من جانب الطلب أو بحسب الطلب أي يكون ناتج عن تغير الطلب الكلي للمجتمع، أما النظرية الثانية فتفسر التضخم من جانب العرض أو دفع الكلفة أي التغير في العرض الكلي من السلع والخدمات.

فيما يلي نعرض لكي النظرتين كما يلي:

1/ التضخم بحسب الطلب:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يقبل أفراد المجتمع علي شراء أو طلب كميات من السلع والخدمات أكثر مما يمكن توفيره في ظل الطاقة الإنتاجية القائمة ومقدرة المجتمع علي الإنتاج، مع افتراض حالة التوظيف الكامل.

أو بعبارة أخرى، ينشا هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال بمعدل أكبر من مستوي ناتج التشغيل الكامل، وهو يعني ان الطلب الكلي علي السلع والخدمات يتعدى الحد الاقصى لعرض السلع والخدمات ومن ثم تترفع الأسعار.

وتؤكد تجارب كثيرة من الدول أن هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة لتطبيق بعض السياسيات النقدية والمالية بصورة لا تتوافق مع سياسيات الإنتاج والاستثمار والعمالة والدخول.

ومن أمثلة ذلك، سياسة الإفراط في إصدار أوراق النقد أو سياسة منع التخفيضات متعاقبة في الضرائب.

---

(1) حسام علي داوود، نفس المرجع السابق، ص164.

فكل هذه السياسيات تؤدي إلي ظهور القوة والضغوط التضخمية في صورة كمية كبيرة من النقود تتعاقب كمية محدودة من السلع والخدمات.

ويمثل علاج مشكلة التضخم الناتجة عن جانب الطلب أما في تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي أو رفع معدل الزيادة في العرض الكلي أو كليهما.

2/ تضخم دفع الكلفة:

ان النظرية التضخمية الناتجة من الطلب علي النحو السابق عرضه، لم تستطيع تفسير ظاهرة تبلورت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مداها هو استمرار الاتجاهات التضخمية بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة ومن هنا جاء الاهتمام بجانب العرض وتكلفة الإنتاج لتحاول أن تفسر وتحلل أمكانية ظهور التضخم بالرغم من عدم وجود زيادة في الطلب.

وينشا تضخم دفع الكلفة نتيجة مطالبه أصحاب عناصر الإنتاج بعوائد أكثر لخدماتهم مما تسمح به إنتاجية تلك العناصر، مثال ذلك مطالبة النقابات العمالية بدفع أجور العمال، وهو ما يطلق علية تضخم دفع الأجور.

ويمثل علاج التضخم من جانب العرض من خلال زيادة درجة المنافسة في الاقتصاد القومي وتقليل وتخفيض القيود التي تفرضها الدولة علي تجارتها الخارجية، الأمر الذي يعني زيادة درجة المنافسة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي ومن ثم التقليل من إمكانية لجوء بعض الشركات إلي رفع اسعارها المحلية.

قياس التضخم[1]:

ذكرنا سابقاً ان التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار لذا لابد من مؤشر عام يرصد التغيرات في أسعار السلع والخدمات في الدولة وهذا المؤشر هو الرقم القياسي للأسعار الا

(1) حسام علي داوود، نفس المرجع السابق، ص165.

ان القياس للتضخم قد يقتضي استخدام عدة أنواع من الأرقام القياسية للأسعار تبعاً للهدف الذي نسعي إليه.

فالأرقام القياسية للأسعار تتعدد حسب وظيفة كل منها فنهالك الأرقام القياسية للأسعار المستهلك، والارقام القياسية لأسعار المنتج. وكلاهما يحتوي علي بعض السلع والخدمات، إلا ان أهم الأرقام القياسية للأسعار هو ما يعرف باسم مخفض الناتج القومي نظراً لأنه يختص بالتغيرات التي تحدث في اسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع.

و لكن نظراً لعدم صدور نشرات دورية (شهرية مثلاً) عن مخفض الناتج القومي، يميل الاقتصاديين الي استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي يقيس التغيرات في الأسعار التي تمس حياة غالبية افراد المجتمع. ويوجد مصادر عدة للبيانات المتعلقة بقياس الأسعار أو تغيرات الأسعار.

أهمها:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

2- تخفيض الناتج القومي الإجمالي (متبطط الأسعار).

3- الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي.

4- الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين.

وعلي الرغم من اختلاف مضمون ومحتوي هذه والمصادر ومن ثم تفاوت تقريرهم للتضخم نظراً لأنها تتضمن أسعار مجموعات سلعية مختلفة، الأ ان المصادر هذه تهدف إلي تحديد حجم التغير في المستوي العام للأسعار.

التضخم كظاهرة نقدية[1]:

يعترض بعض الاقتصاديين علي التعريف السابق للتضخم في ان التضخم هو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوي العام للأسعار نظراً لما يلي:

(1) حسام علي داوود، نفس المرجع السابق، ص (166- 167).

أ/ صعوبة تعريف ما هو المستوي العام للأسعار.

ب/ الفشل في اعتبار التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار في ظل ظروف فرض بعض القيود علي الأسعار والأجور بواسطة الدولة للحد من التضخم.

أن التضخم ينشا من وجود هذا الفائض في العرض النقدي أما الرقابة علي الأسعار فانه لا توافقه حيث هذه الرقابة سوف يكون لها تأثيرها السلبي علي المنتجين نتيجة عدم حصولهم علي الأسعار العادلة.

ولا شك أننا لاحظنا الأحداث الميدانية الخاصة بالعلاقة بين نمو عرض النقود وبين التضخم في الوحدة الأولي التي سبق ان عرضناها والتي تثبت أنها حالات كان فيها مستوي الأسعار يرتفع باستمرار لذا يعرف الاقتصادي فيردمان التضخم انه دائما وكان ظاهراً قديماً وأفصل طريقة لمناقشة التضخم كظاهرة نقدية في نظرية كمية النقود.

تكاليف التضخم علي الاقتصاد وسياسات الحد منه:

تكاليف التضخم علي الاقتصاد[1]:

كما هو في مجالات كثيرة في الاقتصاد الكلي فان التوقعات ذات أهمية حيوية في تحديد تكاليف التضخم وفي الحقيقة عندما يكون التضخم متوقعاً فانه يترتب عليه القليل من التكلفة، ولسوء الحظ فان التضخم يأتي بغتة ولا يمكن التنبؤ به بدرجة عالية من الدقة، وحتى في حالة ما إذا كان التضخم من الممكن التنبؤ به بدرجة عالية من الدقة، فان هيكل المؤسسات للوجود في الاقتصاد الحديث يمنع التكيف الكامل مع ارتفاع الأسعار فيدون المواءمة المطلوبة فان التضخم يؤثر علي توزيع الدخل وعلي المبادلة بين الادخار والاستهلاك وعلي الكفاءة الاقتصادية وحتى التضخم الذي يمكن التنبؤ به بدرجة عالية فانه يخفض من الرفاهية الاقتصادية ويسبب ضياعاً في الموارد.

(1) حسام علي داوود، نفس المرجع السابق، ص181.

ويمكن إيجاز تكاليف التضخم بالنقاط التالية[1]:

1/ تكميش أسعار الفائدة:

فعندما تقوم المؤسسات بإقراض النقود فلديهم سعر الفائدة الحقيقي الذي يرغبون ان يتم الاقتراض وفقاً له، وسعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الذي يأخذ بعين الاعتبار الفرق بين القوة الشرائية للنقود المقترضة والنقود المعاد سدادها، حتى يكون السعر الفائدة الحقيقي موجباً فان سعر الفائدة الاسمي يجب أن يزيد بمقدار معدل التضخم عندما يمنحون القرض والمشكلة أن المؤسسات المالية يجب عليها ان تقدر معدل التضخم عندما يمنحون القرض لذا عندما يقدر المقترضون التضخم بأعلى من تقدير المقترضون فان الطلب علي القروض باقتراض العوامل الأخرى ثابتة سيكون أعلي.

2/ تكلفة الرهافة:

لو كان معدل التضخم معروفاً مسبقاً فان العمال سيطلبون بربط أجورهم بمعدل التضخم كما أن دافعي الضرائب سيطالبون بربط الضرائب بالتضخم، وكذلك تطلب شركات بان الضرائب المفروضة عليهم أن تكون علي أساس الأرباح الحقيقة وليس الأرباح الاسمية.

3/ تكلفة قوائم الأسعار:

يجبر التضخم المنشاة علي إنفاق مزيد من الوقت والجهد في تغيير الأسعار علي المعروضات وقوائم الأسعار، وتعبر تكلفة قوائم الأسعار وتكلفة تغيرها بين الحين والآخر مصدر إزعاج رئيس للمستهلكين من التضخم فمن المؤلم ان تري أسعار أعلي في كل مرة تدخل فيها إلي العرض المجيب لك.

4/ تكلفة إعادة توزيع الدخل.

يمكن ان يؤثر التضخم غير المتوقع علي توزيع الدخل من خلال:

---

(1) حسام علي داوود، نفس المرجع السابق، ص181.

أ/ إعادة توزيع القوة الشرائية من المقرضين إلي المقترضين، ذلك لان القروض أنما تسدد بالجنيهات ذات قيمة أقل عما كانت وقت الاقتراض.

ب/ تستفيد الشركات من التضخم فالتضخم يمكن الشركات أن تدفع أرباح الأسهم وتسدد قيمة السندات بجنيهات أقل قيمة.

ج/ تستفيد الحكومة من التضخم لأنها تستهلك ديونها بجنيهات ذات قيمة أقل طبعتها الحكومة لذا يري البعض أن الحكومة طبعت النقود واستخدمت التضخم لسداد الدين العام بدلاً من زيادة الضرائب وهذا ما يطلق عليه ضريبة التضخم.

د/ فئات أصحاب الدخل المنخفض وصغار المدخرين تتضرر من التضخم بينما فئات أصحاب الدخول المرتفعة لديهم الفرصة لشراء الأصول المالية المختلفة التي تذبذب أسعارها مع قوي السوق وتتواءم مع التضخم.

5/ تنشيط وتقليل الادخار:

إن سعر الفائدة الحقيقي المنخفض أو السالب يشجع الاقتراض ويقلل الادخار، كمان أن ارتفاع الأسعار يشجع الأفراد إلي زيادة مشترياتهم حتى يجبنوا الارتفاع المستقبلي للأسعار مما يؤدي الي تخفيض المدخرات.

6/ التضخم المرتفع يقود إلي مزيد من التضخم:

التضخم المرتفع يقود إلي مزيد من التضخم ويزيد من عدم التأكد مما يترتب علبه أثار ضارة علي سوق العمل وكذلك علي تردد الشركات بالموافقة علي العقود طويلة الأجل مما يترتب عليه انخفاض الكفاءة الاقتصادية وألي انخفاض الناتج الكامن[1].

(1) حسام علي داوود، نفس المرجع السابق، ص 183.

المبحث الثالث

تأثيرات التضخم ونظرياتها

تأثيرات التضخم[1]:

تختلف أثار التضخم ونتائجه باختلاف إذا ما كان التضخم متوقعاً أو غير متوقع، والتضخم غير المتوقع يشير إلي الزيادة غير المتوقعة في الأسعار، أو تلك التي تكون أعظم مما هو متوقع وعلي سيبل المثال، لنفرض ان الناس توقعوا عدم حدوث تضخم ثم حدث التضخم حينئذ يكون التضخم تضخماً غير متوقع.

وبنفس الطريق يشير التضخم المتوقع إلي ارتفاعات متوقعة في الأسعار.

توقع الناس حدوث التضخم بمعدل5% وارتفعت الأسعار بنفس المعدل فأن التضخم يكون تضخماً متوقعاً.

التضخم غير المتوقع وإعادة توزيع الدخل والثروة:

مع التضخم غير المتوقع، تحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي. ويكسب بعض الأفراد إذ تزيد دخولهم النقدية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار.

ويخسر آخرون إذ تزيد دخولهم النقدية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار وعلي سيبل المثال إذا زادت منافع الضمان الاجتماعي والمعاشات بسرعة أقل من الأسعار، فان الدخل الحقيقي لكبار السن قد ينخفض.

التضخم المتوقع وإعادة توزيع الدخل والثروة:

في حالة التضخم غير المتوقع يحدث إعادة توزيع للدخل والثروة ومع ذلك ففي حالة التضخم المتوقع تكون إعادة توزيع الدخل والثروة عند حدها الأدنى.

---

(1) مايكل ابد جمان، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، دار المريح للنشر، من غير سنة نشر، ص 367.

وفي ظل التضخم المتوقع، ترفعت أسعار الفائدة الاسمية فان سعر الفائدة الاسمية هو مجموع سعر الفائدة الحقيقة والمعدل المتوقع للتضخم.

كما ان الزيادة في سعر الفائدة لا تعوض أولئك الذين يحتفظون بالنقود بسبب الزيادة في الأسعار.

وعندما يتحقق الناس من حدوث التضخم فأنهم يحاولون تخفيض خياراتهم من النقود وسوف يخصص كل من القطاع العائلي والمنشآت موارد أكثر لإدارة الأصول والمعاملات غير النقدية(المقايضة لتدني حيازاتهم النقدية).

آثار أخرى للتضخم[1]:

وللتضخم أثار أخرى علي الاقتصاد فالحكومة، مثلاً تستفيد من التضخم بطريقتين: فهي مدين صافي، ومع التضخم يعاد توزيع الثروة من الدائنين الصافين إلي المدنيين الصافيين.

وهي تستفيد أيضا لان نظام الضرائب علي الدخول الشخصية مبني علي الدخل الاسمي وليس الدخل العيني، حتي إذا كان الدخل الاسمي يجاري الزيادة في مستوي الأسعار، فأن الدخل الحقيقي بعد فرض الضريبة ينخفض حيث يجد المعولون أنفسهم في شرائح ضريبية حدية أعلي.

وفي ظل التضخم يؤول جزء كبير من الدخل الحقيقي إلي الحكومة في صورة إيرادات ضريبة، وعلي ذلك فأن النتيجة الصافية هي تحويل جزء من الدخل الحقيقي من الأفراد إلي الحكومة، وهي في النهاية إلي أولئك الذين يستفيدون من الأنفاق الحكومي، وعلي أن إعادة توزيع الدخل (وحيث أن الحكومة مدين صافي) قد تكون مرغوبة أو غير مرغوب فيها، ومع ذلك يجب أن تعترف بأن التحول يحدث بدون إجراء تشريعي لزيادة معدلات الضريبة.

وتبني ضرائب الشركات أيضا علي الدخل الاسمي، ويدعي الكثيرون ان ذلك قد ضبط الميل للاستثمار إبانة فترات التضخم.

---

(1) مايكل ابد جمان، المرجع السابق، ص368.

ولتوضيح ذلك تناول سميث للنظام الضريبي تعاملات علي تخفض الدخل الحقيقي للشركات بعد الضريبة أثناء فترات التضخم.

معالجة تخصصات الهلاك وأرباح المخزون، ولتحديد الأرباح يسمح للمنشآت باقتطاع تخصصات لأهلاك المصانع والأدوات ومع ذلك فأن هذه المخصصات تبني علي أساس التكاليف الأصلية تكون أقل من التكلفة الحقيقة لإحلال المصنع والمعدات، وعلي ذلك لن تتمكن المنشآت من اقتطاع اهلاكها الحقيقي وسوف تكون أرباح الشركات مبالغاً فيها وتؤدي هذه الارباح الأعلى إلي التزامات ضريبية تؤدي هذه الأرباح الأعلى إلي التزامات ضريبية أكبر علي المنشاة.

وتؤثر زيادة الضرائب علي الاستثمار بطريقتين[1]:

الأول: عن طريق تخفيض الأرباح الحقيقية بعد الضريبة.

الثاني: بما ان تكاليف الأصلية تقترب من تكاليف الإحلال في الفترة القصيرة أكثر منها في الفترة الطويلة، فإن المنشآت تميل إلي التركيز علي مشروعات الأجل القصير، وبذلك يتشوه تخصيص الموارد وتتساوي المشكلتان بسبب المعدلات الأعلى للتضخم التي تؤدي إلي أرباح اعلي والتزامات ضريبية أكبر.

ويخلق التضخم أيضا عدم التأكد الذي يؤثر عكسياً علي الاقتصاد فالتضخم لا يحدث بمعدل ثابت وفضلاً عن ذلك فأنه حالما يزيد معدل التضخم فان ذلك يدل علي عدم التأكد، وكنتيجة لذلك فان الموارد يعاد تخصيصها من الإنتاج إلي التنبؤ بمعدل التضخم، وسوف يخصص وقت أطول أيضا للبحث عن سبل الحماية من التضخم وللمضاربة، وبسبب عدم التأكد يرفض الشركاء الدخول في تعاقدات طويلة الأجل مما يعمل علي خفض الكفاءة المرتبطة بهذه العقود.

وسوف تحول موارد إضافية من الإنتاج حتي يمكن الدخول في مفاوضات تكرر بشكل مستمر.

---

(1) مايكل ابد جمان، المرجع السابق، ص374.

وقد يتسبب التضخم في مشاكل لميزان المدفوعات فإذا كانت معدلات التضخم في الدولة ما تتجاوز هذه المعدلات في بقية أنحاء العالم، فان الموفق التنافسي لهذه الدولة في السوق العالمية يتدهور وينشا عجز في ميزان المدفوعات.

ومع مرونة أسعار الصرف، فان احتمالات حدوث العجز تتدني حيث تميل أسعار الصرف إلي تغير لتعويض التضخم.

وأخيراً إذا أصبح معدل التضخم كبيراً بدرجة كافية فان النقود سوف تفقد وظائفها التقليدية كوسيط للمبادلة ووجوه للحساب وإذا أحدث ذلك فان المبادلة سوف تجري علي أساس مقايضة السلع والخدمات وتبادل السلع والخدمات مباشرة ببعضها البعض[1].

أولاً: مستوي الأسعار وقيمة النقود:

يقصد بقيمة النقود القيمة الشرائية لها، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها لوحدة نقدية من عملية معينة في وقت معين، فإذا يمكن شراء كمية أكبر من السلع والخدمات بنفس الوحدة النقدية يكون هذا ارتفاع في قيمة النقود والعكس صحيح.

وتتغير القوة الشرائية للنقود مقدرة بالسلع والخدمات إذا ما تغيرت الأسعار فإذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات فإن ذلك يعني الحصول علي كمية أقل من السلع والخدمات وهنا يقال ان قيمة النقد قد انخفضت.

ثانياً: الإنصاف الكلاسيكي:

ينطوي نمط تحديد المتغيرات في النظرية الكلاسيكية علي ما يسمي بالانفصام الكلاسيكي، والانفصام يشير إلي حقيقة ان النموذج الكلاسيكي يمكن تجزئته إلي قطاعين: القطاع الحقيقي الذي فيه تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية والقطاع النقدي الذي تحدد فيه قيم المتغيرات التي تحدث في القطاع النقدي لا تؤثر علي القطاع الحقيقي.

---

(1) حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص175،

وهذا ما أوضحه الفيلسوف الكبير ديفيد هيوم حيث قسم المتغيرات الاقتصادية إلي مجموعتين:

المجموعة الأولي: تنسجم مع المتغيرات النقدية أي المتغيرات التي تقاس بوحدات نقدية بوحدات عينة فعلي سيبل المثال دخل المزارعين من القمح هو متغير نقدي لأنه يقاس بالنقود، بينما كمية القمح التي ينتجها تعتبر متغير حقيقي لأنه يقاس بالصاع(مكيال للحبوب) وبشكل مشابه فان الناتج المحلي الإجمالي والاسمي هو متغير نقدي لأنه يقيس قيمة النقود من إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات.

أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهو متغير حقيقي بسبب أنه يقيس مجمل كمية السلع والخدمات المنتجة كما أنها لا تتأثر بالأسعار الجارية لتلك السلع والخدمات، وهذا الفصل بين المتغيرات إلي مجموعتين يطلق عليها بالانفصام الكلاسيكي Classical Dichotomy.

أما تطبيقات الانفصام الثنائي فيما يتعلق بالأسعار، فنجد أن الأسعار في الاقتصاد هي متغير نقدي لأننا نقيسها بدلالة النقود، فعلي سيبل المثال عندما نقول ان سعر الذرة 10جنية للصاع، أو أن سعر القمح هو 5 جنية للصاع، فان كل السعرين يكونان متغيران نقديان.

لكن ماذا بخصوص السعر النسبي أي سعر شيء مقارنة مع شيء آخر؟

في مثالنا يمكننا القول أن سعر الصاع الذرة هو صاعين من القمح، لاحظ هنا أن السعر النسبي لم يعد يقاس بدلالة النقود، أي عندما تقارن أسعار سلعتين فان مؤشر الجنية يتم إلغاءه، وأن الرقم الناتج يقاس بوحدات عينية لذا نخلص من العرض السابق أن الأسعار متغيرات نقدية بينما الأسعار النسبية متغيرات حقيقية.

ثالثاً: التضخم كضريبة[1]:

ذكرنا سابق ان الدول التي واجهت التضخم الجامح، كانت حكومتها تمول نفقاتها من خلال طباعة النقود، فعندما تريد الحكومة بناء طرق أو دفع الرواتب أو تقديم المدفوعات التحويلية للفقراء والمتعاقدين فأنها يجب عليها ان توفر الارصدة النقدية اللازمة، وعادة تقوم الحكومة بذلك من خلال فرض الضرائب كضريبة الدخل والمبيعات، ومن خلال الاقتراض من العامة من خلال بيع السندات الحكومية، وأخير يمكن للحكومة ان تمول الانفاق ببساطة من خلال طباعة النقود التي تحتاجها. وعندما تقوم الحكومة بزيادة ايراد تعامل خلال طباعة النقود، فإنها سوف تتحمل ضريبة التضخم، ويقصد بذلك أنه عند طباعة الحكومة للنقود فان مستوي السعار سوف يزداد، ونتيجة لذلك فان قيمة النقود سوف تنخفض. وهكذا فان ضريبة التضخم ، وكأنها ضريبة علي كل من يتحفظ بالنقود.

رابعاً: أثر فيشر: the fisher

بناء علي مبدأ حياده النقود ، فأن زيادة معدل نمو النقود سيزيد معدل التضخم ولكنه لن يؤثر علي أي متغير حقيقي، والتطبيق المهم لهذا المبدأ يتعلق بأثر النقود علي معدلات الفائدة، فسعر الفائدة متغير مهم لفهم الاقتصاديات الكلية لأنه يربط الاقتصاد الحاضر بالاقتصاد المستقبلي من خلال تأثيرات علي الادخار والاستثمار.

ولفهم العلاقة بين النقود والتضخم وأسعار الفائدة لابد ان نميز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، فسعر الفائدة الاسمي، هو سعر الفائدة التي تتعامل به مع البنوك. فإذا كان لديك حساب توفير علي سيبل المثال فان سعر الفائدة الاسمي سيخبرك سرعة الزيادة في عدد الجنيهات عبر الزمن ، أما سعر الفائدة الحقيقي فهو يصحح سعر الفائدة الاسمي بناء علي التضخم ليخبرنا سرعة الزيادة في القوة الشرائية للحساب عبر الزمن.

---

(1) حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص176،

وبحسب سعر الفائدة الحقيقي من خلال طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي ويطلق علي هذه المعادلة فيشر[1].

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم

$$R = I - f$$

فعلي سيبل المثال إذا قام البنك التجاري بمنح فائدة سنوية بمقدار7% وكان معدل التضخم 3% في العام، فان القيمة الحقيقية لنمو الوديعة يساوي 4% في العام.

والسؤال الآن: كيف يؤثر نمو عرض النقد علي أسعار الفائدة؟ في المدي الطويل والتي يكون فيها النقود محايد، فإن التغير في نمو النقود سوف لن يؤثر علي سعر الفائدة الحقيقي، علماً بأن سعر الفائدة الحقيقي هو متغير حقيقي، ونظراً لعدم تأثر سعر الفائدة الحقيقي فإن سعر الفائدة الاسمي يجب أن يتكيف بسنة 1:1 مع التغيرات في معدل التضخم.

تفسير التضخم وقفاً لوجهة نظر الكينزيين[2]:

التحليل الكينزي يشير إلي ان الزيادة المستمرة في عرض النقود لها نفس الأثر الذي توصل إليه الكلاسيكيون، نمو عرض النقود سيؤدي إلي الاستمرار في ارتفاع الأسعار مسبباً للتضخم، وقد تكون هذه النتيجة مستقرة بالنسبة للقارئ لأننا نعلم ان تحليل الكينزي يسمح بعوامل أخرى بخلاف التغير في مقدار عرض النقود. بالتأثير علي الطلب الكلي والعرض الكلي مثل السياسية المالية فحتى نري لماذا يري الكينزيون أيضاً إن التضخم إنما هو ظاهرة نقدية فأننا ستدرس فيما إذا كان التحليل الكينزي يسمح للسياسة المالية بتوليد التضخم في غياب الزيادة في معدل نمو عرض النقود؟ وهل من الممكن للسياسة المالية وحدها ان تولد التضخم؟

---

(1) حسام علي داؤود، مرجع سبق ذكره، ص177.

(2) حسام علي داؤود، مرجع سبق ذكره، ص178.

يري التحليل الكينزي ان الزيادة لمرة واحدة فقط في الانفاق الحكومي يؤدي إلي الزيادة واحدة في مستوي الأسعار؟ ومن ثم يستخذ الوضع في النهاية ويقود معدل التضخم إلي الصفر. أي ان الزيادة واحدة في الانفاق الحكومي انما تقودنا فقط إلي الزيادة مؤقتة في معدل التضخم، وليس الي التضخم الذي يكون فيه مستوي الأسعار مستمر في الارتفاع.

ولكن لو ان الانفاق الحكومي كان يزداد باستمرار فانه من الممكن ان نحصل علي زيادة مستمرة في مستوي الاسعار وبالتالي يمكن التحليل الكينزي ان يرفض فرض فريد مان (FRIED MAN) القائل بان التضخم هو دائما نتيجة لنمو عرض النقود.

لكن المشكلة هي ان الزيادة المستمرة في الانفاق الحكومي ليست بسياسة ممكنة فهنالك حد للمقدار الكلي الممكن للأنفاق الحكومي، فالحكومة لا تستطيع ان تنفق أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمال.

وينطبق نفس الشيء علي الجانب الأخر للساسة المالية إلي جانب الضرائب، فالتخفيض مرة واحدة في الضرائب سيؤدي إلي الزيادة لمرة واحدة في مستوي الأسعار، ولكن الزيادة في مستوي الأسعار يتطلب تخفيض الضرائب بشكل مستمر.

ولكن مثل هذه الخطوات لابد ان تتوفق عندما تصل الضرائب إلي الصفر فلا يمكن تخفيضها بعد ذلك.

وهكذا نستطيع ان نخلص علي ان التحليل الكينزي يقضي بان التضخم لا يمكن ان يحدث نتيجة للسياسة المالية وحدها[1].

(1) حسام علي داؤود، من المرجع السابق، ص 179.

طرق الحد من التضخم:

الحد من التضخم عند النقديين[1]:

تستخدم المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الادوات من خلال تدخلها علي مستوي الاقتصاد الكلي لتحقيق في إطار السياسة الاقتصادية وتنقسم هذه إلي قسمين هما:

أولاً: الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية:

تتمثل في مجموعة الإحداث بشكل غير مباشر للتأثير علي مستوي الائتمان(القروض) في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير علي التكلفة للحصول علي الأموال والتأثير علي مستوي السيولة البنكية من أجل إحداث تغير للنقود المتداولة اجمالاً.

1/ سياسة معدل الخصم:

نعني به معدل الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي عندما يقوم بقرض البنوك التجارية أو ما يعبر خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له فتحدد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية فإذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم يعطي للبنوك فرصة الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها الشيء الذي يؤدي إلي ارتفاع حجم القروض، إذا قام البنك المركزي برفع معدل الخصم فانه يفرض علي البنوك ان تقلل من قروضها وان ترفع من تكلفة هذه القروض فبحجم العملاء علي الطلب القروض وهكذا يمكن للبنك المركزي ان يتحكم في حجم القروض عن طريق تقيد سعر الخصم، لأن هذا التقيد يؤثر علي سعر الفائدة وعلي مستوي القروض التجارية وبما ان القروض تعتبر مصدر لودائع جديدة ولأحداث مقادير جديدة من العملة فان تقيد معدل الخصم يؤثر في أخر الأمر في النقود المتداولة لذلك تستعمله الحكومات في

(1) خبابة عبدالله وبلاطة مبارك، اساسات في الاقتصاد العام، دار النشر مؤسسة شباب الجامعية2010، ص280.

سياسة محاربة التضخم عندما تشعر بوفرة النقود السائلة أو بالعكس في سياسة محاربة الانكماش عندما تظهر بوادر الكساد الاقتصادي.

ويمكن تلخيص تأثير تغير معدل الخصم إلي عدة مستويات[1]:

1/ علي المستوي النقدي:

يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلي التقليل من الحجم الرائح من النقود.

2/ علي مستوي القروض:

يؤدي ارتفاع معدل الخصم إلي التقليل من القروض.

3/ علي المستوي الإنتاجي:

\يؤدي الارتفاع في معدل الخصم إلي توفق زيادة الإنتاج ونقصان المحزونات والتقليل من علميات وتعطيل عوامل الإنتاج (البطالة ووفق التجهيزات).

4/ سياسة السوق المفتوحة:

تتجسد في تدخل البنك المركزي في السوق المالي لشراء أو بيع مختلف السندات المالية وخاصة السندات الحكومية، فإذا رغب البنك المركزي في الزيادة في مقدار تراه يتقدم للسوق فتشري القيم الحكومية ويصب مقابل ذلك في السوق الشيء الذي يؤدي إلي رواجها ووفرتها وهذا ما يقوم به البنك المركزي في فترات الانكماش حيث يحاول ان يحدث نوعاً من الانعاش الاقتصادي عندما ينزل إلي السوق كمشتري الشيء الذي يساعد البنوك علي سيولة إضافية والقيام بقرض الاقتصاد الوطني.

أما إذا اراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة فما عليه إلا أن ينزل إلي السوق كبائع للسندات الشيء الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الإضافية فيخفض حجم العملة وتنقص إمكانية قروض البنك.

---

(1) خبابة عبد الله وبلاطة مبارك، من المرجع السابق، ص281.

فسياسة السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية إلي تغير حجم النقود وتغير حجم القروض وقد تهدف من الناحية التمويلية قيام البنك المركزي بقرض الخزينة العمومية.

ثانياً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية[1]:

تنقسم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلي قسمين:

أ/ الأدوات الكمية المباشرة:

استعملت الحكومة عدة إجراءات مباشرة ذات طابع كمي تهدف إلي مراقبة حجم القروض وتتطبق شروط تسهيل البنك المركزي والاحتياط الإجباري.

1/ تحدد الحصص البنكية: يمكن لأجهزة الأشراف علي القروض ان تتحكم في السيولة البنوك عن طريق إجبارها علي احترام بعض الحصص البنكية وهي عبارة عن معدلات بين بعض العناصر المكونة لأصول ميزاتها وبعض العناصر المكونة لخصوصيتها، وقد عملت جل السويعات البنكية علي التفريق بين نوعين من الحصص البنكية.

1/ معامل الخزينة: يمثل بمعدل المجودات السائلة والمتاحة في الحال التي تملكها إلي الالتزام.

2/ معامل السيولة: يمثل بمعدل المجودات السائلة إلي الالتزام للاطلاع في الأمر القصير.

ب- تحديد شروط تسهيل البنك المركزي: نعلم ان البنوك التجارية تزيد من نسبة سيولتها عن طريق تسهيل التي تمنحها البنوك المركزية عن طريق السلعات إعادة الخصم غير ان تشريع مراقبة الكتلة النقدية يعطي البنك المركزي باستعمال أداتين هما:

أ- ارضية السندات العمومية: تعني بها نسبة ودائع البنوك التي تكون هي الأخيرة مجبرة باستعمالها في سندات الخزينة العمومية.

---

(1) خبابة عبدالله وبلاطة مبارك، من المرجع السابق، ص284.

ب- سقف إعادة الخصم: يمكن للبنك المركزي ان يحول دورات ارتفاع قروض البنك عن طريق تحديد سقوف إعادة الخصم ويتعلق الأمر بإقرار حد أعلي للمقادير التي يمكن لكل بنك ان يعبر خصمها وفي الواقع يقرر البنك المركزي حدين:

- السقف الأول: يمثل الحد الأول لإعادة الخصم: فإذا زادت المقادير المخصومة عن هذا الحد يرفع البنك المركزي معدل الخصم إلي مستوي مرتفع وهو مستوي معدل الخصم

- السقف الثاني: يمثل الحد الثاني حيث يقوم البنك بمنح التسهيلات علي أساس معدل الخصم.

ب/ الاحتياط الاجباري: يعتبر من أحداث التقنيات المستعملة لمراقبة سيولة البنك وأكثرها سيالة، ويتعلق الأمر بقرار في البنك المركزي وأجهزة الأشراف البنكي يقتضي أجبار البنوك التجارية. ففي مراحل التضخم والتي تتسم بتضاعف القروض يقوم البنك المركزي برفع مستوي معدلات الاحتياط الاجباري الشيء الذي يؤدي امتصاص العملة الفائضة وتخفيض نسبة السيولة.

ثالثاً: الأدوات المباشرة النوعية[1]:

أخذت البنوك المركزية تستعمل التقنيات ذات الطابع النوعي بعدما ظهر لها ان الإجراءات الكمية نتائج شمولية تمس كل القطاعات الاقتصادية ومعني ذلك ان مفعول التقنيات الكمية واسعة جداً فإذا قامت أجهزة المراقبة والإشراف بالعمل علي نقص من السيولة الفائضة كان لهذا القرار تأثير علي كل القطاعات الاقتصادية أي حتي القطاعات التي يجب تشجيعها أو التي لم تعلب أي دور في توسيع التيار التضخمية إذا وجب عليها استعمال :

1/ سياسة القروض:

عند ظهور البوادر الأولي للتضخم تستطيع الدولة ان تضع سياسة تاطيرية توجيه وطريقة منحها ونوعية القطاعات التي يجب توفيق القروض لها، أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي، وتشيع فيها الظواهر التضخمية..

(1) خبابة عبدالله وبلاطة مبارك، من المرجع السابق، ص 287.

2/ السياسة الانتقائية للقروض:

هدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلي توجهه القروض إلي القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات النقدية أكثر نفعاً، وهكذا تتخذ هذه عدة أشكال[1]:

أ/ إقرار معدل إعادة الخصم مفضل:

خاص بالأوراق الجارية المتربطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها علي حساب القطاعات الأخرى، وهذا المعدل بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي.

ب/ امكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية، وذلك سعياً وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول علي القروض بسهولة.

ج/ إعادة خصم الأوراق فوق مستوي السقف:

إذا أرد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض (قروض للصادرات) أمكنه ان يقبل تعبئة (أي إعادة الخصم) الأوراق المرتبطة بهذه القروض حتي بعد تجاوز السقف مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

د/ تغير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها:

تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير علي البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة أي قيمة مدة معينة وبمعدل فائدة معين.

خلاصة لما سبق ذكره ان الحديث عن السياسة النقدية كان وما زال يؤدي إلي نقاش حاد حول مدة فعالية هذه السياسة بالمقارنة مع أي سياسة أخري وخاصة السياسة إذا كانت السياسة الوحيدة التي تتبعها الحكومة الرأسمالية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كانت البنوك

(1) خبابة عبدالله وبلاطة مبارك، من المرجع السابق، ص288.

المركزية تستعمل تقنيات السوق المفتوح وتغيرات معدل الخصم للتحكم في السيولة النقدية وفي تطور الأسعار والحركة الاقتصادية، ولما ظهر التيار الكينزي بعد أزمة 1929 وتعاظم دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية بدأت الحكومات تستعمل سلاح الميزانية العامة لتواجه الحياة الاقتصادية فترفع من نفقات الحكومة في وضعية الانكماش وتنقص منها أو تزيد الضرائب.

هـــ/ الحد من التضخم عند الماليين السياسة المالية:

1/ الرقابة الضريبة[1]:

تسطير فكرة الرقابة الضريبة علي أهم بنود النظرية الضريبية كجزء من سياسات المالية من التحكم بعوامل الإنفاق العام، واحدي التغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة علي التضخم والكساد بحيث تشكل سياسة الرقابة الضريبة دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة علي حركة الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، تحقيقاً للاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية.

وبالمقابل ففي الحالة الثانية(مجموع الأنفاق الخاص) يتقضى سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبة الكفيلة بأضعاف محددات الاستهلاك والاستثمار، أي يدفع معدات الضريبة التصاعدية علي الدخول فيقع الأفراد تحت ظل أعلي من المعدلات الضريبة. فيجمعون علي الإنفاق في الادخار، لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب. وفي نفس الوقت يزيد من حدة الضريبة وهو ما يحدث في عهد التضخم.

2/ الرقابة علي الدين العام:

إلي جانب الرقابة الضريبة تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحولات المالية، وتوجبه الانفاق الإنتاجية بتجميد القوة الشرائية السائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية فالسياسة المالية في رقابتها علي الدين العام تعمل علي سد العجز في منابع التمويل، فهي التي تقوم بتحويل المواد

(1) خبابة عبدالله وبلاطة مبارك، من المرجع السابق، ص290.

المالية أو القوة الثنائية الزائدة من القطاع الخاص والعام بالقدر الكافي لتثيب الاستقرار الكلي الفعال عند مستوي التوظيف الكامل، وغالباً ما تلجأ السلطات الحكومية إلي عقد القروض، وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور.

3/ **خفض الإنفاق العام[1]:**

ان الانفاق الذي تقوم به الحكومة يضم نوعين من الانفاق:

1/ الانفاق الجاري: وهو الانفاق الاعتيادي الذي تتضمنه الموازنة العامة السنوية.

2/ الانفاق الاستثماري: هو الذي يستهدف بناء الطاقة الإنتاجية وتطويرها، أي اقامة المؤسسات الإنتاجية وتطويرها وإقامة المؤسسات الإنتاجية وإنشاء الطرق والجسور.

أن مجموع ما تدفعه الدولة يشكل جزء من الطلب الكلي، ولذا فأن خفض الإنفاق الحكومي يعني خفض الطلب الكلي، وهذا ما سيؤدي إلي خفض النقد المتداول في الأسواق هو ما يؤدي إلي خفض حدة التضخم وهنا يجب التركيز علي خفض الإنفاق الجاري وليس الاستثماري.

(1) خبابة عبدالله وبلاطة مبارك، من المرجع السابق، ص(291-292).

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

المبحث الأول

مفاهيم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب علي الكتابات الأولي في مجال التنمية.

عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البينة الاقتصادية.[1]

كما عرفها (Edgar town) التنمية كتاب عام 1987بأنها لا تقتصر علي الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.

يعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، قد عرف التنمية بأنها تعمل علي توسيع الحقوق والقرار الأول بمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية.

المفهوم الشامل للتنمية:

أنها تمثل ذلك التطور البنائي أو التقرير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

التنمية الاقتصادية:

بأنها تهدف إلي تحقيق التنمية الاقتصادية المستقبلية التي تعمل علي تحقيق رهافيه إنسان العالم الثالث ويتطلب تحقيق هذا الهدف نفي التنمية الاقتصادية وسيطرة الدول علي مواردها وتوجه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوي المعيشة للشعوب ويشترط هذا التعريف جملة من الإجراءات والخطوات لتحقيق التنمية المستقبلية.

---

(1) مدحت محمد القرشي، التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسيات وموضوعات– عمان، دار أوتار للنشر والتوزيع 2007، ص 122.

ما هي الإدارة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع ولكنه لا يمكن فصل التنمية عن أهدافها لابد من التأكد أن عملية التنمية لا يمكن أن تم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع وتتطلب تفاعل افرد معها لغرض إنجاحها.

تطور مفهوم التنمية[1]:

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يمتثل في النمو السريع للدخل حيث تؤكد بيانات علي جانب النمو وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية لأنه يأخذ قدرة المجتمع علي زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان وأن معدل نمو الدخل الحقيقي يعتبر بشكل عام التحسن في مستوي المعيشة وخلال عقد تغير مفهوم التنمية إذا أن مضار التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نالت البلدان النامية استقلالها، وبعد أن حققت معدلات عالية نسبياً في الناتج القومي فقد كشفت التجارب العلمية قصور مفهوم التنمية التقليدية الذي ظهر في البلدان المتقدمة الذي يحصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك لسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل كما أن النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد علي تحسين وضعها الاقتصادي العالمي، ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية لم تشتهر بسوي معدلات متوسطة النمو في الدخل تحقق تقدماً به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية.

المفهوم الشامل للتنمية:

في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار علي تكامل فيه الجانب الاقتصادي المالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري وينظر البنك الدولي التنمية علي أنها علمية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلي

(1) مدحت محمد القرشي، من المرجع السابق، ص123.

طرق أكثر حداثة ويري البنك أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا أشملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم والتنمية.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

هي إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تمثل في تغير بنبات وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف إلي تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وعبر فترات تمتد من الزمن وبحيث تستفيد منها الغالبية المظهر من الأفراد.

يعرف بانها العلمية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم. هذا التقدم يقتضي أحداث عديدة من التغيرات الجزرية والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي.

ويعرفها افؤرن بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.

التنمية الاقتصادية تمتثل في تحقق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب دخل الفرد من هذا فضلاً عن إجراء عدد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلي تحقيق عوائد أكبر في توزيع الدخل القومي أي أحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

لأن عملية التنمية معقدة تنطوي علي تطوير الشامل لجميع إجزاء النظام الاقتصادي كما انها تؤدي إلي تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض، فالتنمية الاقتصادية تقترن بالنمو السكاني وتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج كما تقترن أيضا بتغير التركيب السكاني وتغير توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وتغير توزيع الإنفاق القومي بين الاستثمارات والادخار.

ما هي التنمية الاقتصادية[1]:

أختلف الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية وهذا أمر طبيعي لان عملية التنمية معقدة وهي تطور شامل لجميع إجزاء النظام الاقتصادي كما أيضا تؤدي إلي تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر من النظام ببعضها البعض، فالتنمية الاقتصادية تعد نمو السكان وتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة من أساليب الإنتاج كما تقترن أيضا بتغير تركيب السكان ونصيب توزيع بين طبقات المجتمع ونصيب توزيع الانفاق القومي بين الاستهلاك والادخار.

فالتنمية الاقتصادية في رأس البعض هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد المتوسط بالإضافة إلي تحقيق معالجات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم[2].

التعرف السابق يشترط شرطين أساسين هما:

- أن يفوق معدل نمو الدخل القومي معدل نمو السكان وذلك حتي يتحقق زيادة دخل الفرد في المتوسط باستمرار.
- أن تم عملية التنمية في قطاعات اقتصادية فنية هامة تعبر عن التقدم وتمثله، أما أن يقدر أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرا علي الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وتنظيمية من المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينظر أنشائها.

بعض من التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية وحددت أنماطها وأبعادها ومقوماتها:

- عرف الدكتور محمد الجوهري:

بأنها عملية تعبر ثقافية ديناميكية (أي متصلة دواعيه) وموجهة تتم في إطار اجتماعي وترتبط عملية التنمية بازدياد المشتركين من أبناء الجماعة في دفع المعني وتنطوي علي توظيف جهود الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرض النمو والتقدم.

---

(1) مدحت محمد العقاد (مقدمة التنمية والتخطيط)، دار النشر ، مطبعة دار النهضة العربي980، بيروت، ص21.
(2) مدحت محمد العقاد، من المرجع السابق، ص22.

- أما هيثم الحوراني فقد عرفها:

بأنها عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما تحقق رهافيه الإنسان وكرمته وفي التنمية أيضا للإنسان تطوير كفاءته وإطلاق قدراته لعمل البناء، والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميته والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة علي العطاء المستمر

- عرفها أيضا الدكتور محمد الكردي:

بأنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع.

مفهوم التنمية في الإسلام[1]:

استنادا علي النظرة الإسلامية الشاملة لجوانب البناء الاجتماعي المختلفة فإن مفهوم التنمية جزء من النظام الإسلامي الشامل للحياة تتخلص فيما يلي:

1/ أن التنمية الاقتصادية ذات طبيعة شاملة في ترجمة النواحي المادية والروحية والخلقية....الخ.

2/ أن نواة الجهد التنموي وليس عملية التنمية هي الإنسان نفسه الذي كرمه الله وعزاه لذا فأن التنمية تقضي توفير متطلبات كرامة الإنسان وعزته بذلك بنية المادية فقط.

(1) مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص24.

المبحث الثاني

أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة كلها تدور حول رفع مستوي المعيشة ويمكن أبزار هذه الأهداف التي تتبلور حولها الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة[1].

1/ زيادة الدخل القومي: يعتبر من أهم الأهداف بالنسبة للتنمية الاقتصادية علي وجه الخصوص والغرض رفع البلاد للقيام بالتنمية الاقتصادية هي فقرها وانخفاض مستوي المعيشة للسكان وإزياد نموهم، ولا سيبل للقضاء علي هذا الفقر وتفاقمهم السكاني إلا عن طريق زيادة الدخل القومي، ويقصد بالدخل القومي الحقيقي المادية والفنية كلما توفر رؤوس الأموال في الدخل الحقيقي وبالعكس.

2/ رفع مستوي المعيشة: يعتبر تحقيق مستوي مرتفع للمعيشة من الأهداف التي تسعي إليها التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً.

والتنمية الاقتصادية ليس مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضا لرفع مستوي المعيشة ذلك لأن التنمية الاقتصادية لذا وفقت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي هذا قد حدث فعلا، أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة باي تغير في مستوي المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بسنة أكبر من الزيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادات بالتغيرات في هيكل الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد المعدل المناسب ولتحقيق توزيع عادل للدخل القومي.

2/ تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

الهدف من الابعاد الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية في أغلب الدول المختلفة علي الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا أن هنالك فوراق كبيرة في

(1) مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية، ص44.

توزيع الدخول والثروات، ان استحوذت فئة صغيرة علي جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل والقوة لا يمتلكها غالبية الافراد من المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة وتصل إلي نصيب متواضع من الدخل القومي وعلي ذلك فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي تسعي التنمية الاقتصادية إلي تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.

الأهداف الجوهرية للتنمية:

تستطيع أن نستنتج أن التنمية هي حقيقية مادية ملموسة كما أنها حالة نفسية والتي فيها قدمت للمجتمع وسائل الحصول علي حياة أفضل، واي كانت المكونات المحددة لتلك الحياة فأن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتواجد فيها علي الأقل واحد من الأهداف الثلاثة[1]:

1/ زيادة أتاحه توسيع السلع الأساسية المقدمة علي الحياة مثل (الغذاء– السكن– الحماية).

2/ رفع مستوي المعيشة متضمن توفير فرص عمل أكبر وتعلم أفضل واهتمام بالقيم الثقافية والإنسانية والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل تولد عزة نفس علي المستوي الفردي.

3/ توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والامم، وذلك عن طريق تخصلهم من العبودية والاعتمادية وليس فقد في علاقتهم مع الناس والدول بل عزيزهم من الجهل والمأساة الإنسانية.

مقومات التنمية الاقتصادية[2]:

يتنفق الكثير من الاقتصاديين علي أن التنمية الاقتصادية لا يتوفر لها مقومات النجاح إلا إذا استجمعت ثلاثة عناصر أساسية هي: تغير البنياني، والدفعة القوية، والاستراتيجية الملائمة.

---

(1) مصطفى يوسف كافي، من المرجع السابق، ص45.

(2) محمد ذكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول القاهرة، دار النهضة العربية، ص79–90.

أولاً: التغير البنياني:

ويقصد به ذلك التغير الجوهري في العلاقات البيانية التي يتميز بها الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تطوير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد علي إنتاج السلع الأولية إلي اقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دور متزايد مما يؤدي إلي زيادة نسبة الناتج الصناعي إلي جملة الناتج القومي، ويؤدي ذلك إلي العديد من التغيرات البيانية منها ما يطرأ علي نسبة الأفراد العاملين في الصناعة إلي جملة الأفراد العاملين، وأيضا التغير في المستوي الفني للإنتاج حيث يؤدي إنشاء الصناعات الحديثة إلي استخدام وسائل إنتاجية متقدمة مما يؤدي إلي انتقال الاقتصاد القومي في مجموعة الي الاستفادة من هذه الوسائل الحديثة مع ملاحظة ان الكفاءة الإدارية دور ارتكازي في عملية التقدم الفني إذا يقع عليها تقرير ما إذا كان سينتفع بالأساليب الفنية الحديثة أم لا.

ثانياً: الدفعة القوية:

ويقصد بها ضرورة وجود حد ادني من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية. ولقد كانت المشكلة الأساسية التي عانت منها الدول المتخلفة هي كيفية توفيرها للاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية بها في ظل ضالة الادخار المحلي، مما دفع العديد من الاقتصاديين إلي تبني سياسة الاعتماد علي الخارج في توفير التمويل المطلوب للاستثمارات وهو ما أدي في النهاية إلي وقوع هذه الدول في برأئن الديون الخارجية المتزايدة والتي أدت إلي عرقلة جهودها في التنمية.

ثالثاً: الاستراتيجية الملائمة[1]:

يقصد بالاستراتيجية مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهداف ينشد المجتمع تحقيقها، ولا شك ان الاستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة منها طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي ودرجة نموه وهيكله الانتاجي، وحجم

(1) محمد ذكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص80.

وطبيعة الظروف الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد القومي، كما ان تحديد الاستراتيجية الملائمة يتوفق أيضا علي تحديد الإطار الذي يختاره المجتمع لتحقيق التنمية، بمعني هل تم التنمية من خلال التفاعل التلقائي لقوة السوق وباستخدام المبادي الفردية أم تتم التنمية عن طريق أسلوب التخطيط القومي لموارد المجتمع. وعند تحديد الاستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، نجد ان هنالك تياراً يناد بالأخذ بما يسمي استراتيجية النمو المتوازن وتياراً أخري يؤيد ما يسمي باستراتيجية النمو غير المتوازن [1].

(1) محمد ذكي شافعي، من المرجع السابق، ص80.

المبحث الثالث

نظريات التنمية الاقتصادية

نظريات التنمية الاقتصادية:

1/ النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي[1]:

شهدت دول غرب أوربا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة لينبوا علي أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من ادم سميث وريكاددو، ومالتس.

أهم أفكار النظرية الكلاسيكية:

1/ أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل حيث يؤدي الي النمو في قطاع معين أي دفع قطاعات أخرى.

كما أن الناتج القومي يؤدي إلي نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

2/ أن النمو الاقتصادي يعتمد علي مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في البيع، العمل، الارض أو الموارد الطبيعية مثل رأس المال، التنظيم.

3/ أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز علي التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة وذاك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة وحرية التجارة تكتمل انطباق التخصص وتقسيم العمل علي النطاق الدولي.

3. نظرية شوم بيتر:

تأثر شوم بيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اختيارية النظام الرأسمالي هو الاطار العام للنمو الاقتصادي وتأثر ايضا بأفكار مالتس فيما يخص تنافسات النظام الرأسمالي فهو الشيوعية ومع ذلك

---

(1) مصطفي يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص(67-69).

لا يدعو للأسماء الرأسمالية ولا ينحاز اليها انما تبدو بانهيار النظام الراس مالي ثبوت محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي.

وقد ظهرت افكار شوم بيتر في كتابة نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911م واكملها في كتاب له في 1939 للتركيز اهم افكاره في الآتي:

1- أن التطور في ظلل النظام الرأس مالي يحدث في صورة فقدان متقطعة واندفاعات تسير منبثقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الاجل متعاقبة.

2- يتوقف النمو علي عاملين أساسيين الأول هو النظم والثاني هو الأتمان المصرفي الذي يقوم لنظم امكانيات التجديد والابتكار.

- التطورات التي يحدثها النظام تؤثر في العادات والتقاليد واذواق المستهلكين .
- استغلال موارد جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- اعادة تنظيم بعض الصناعات.

نظرية التغير الهيكلي وانماط التنمية[1]:

ترتكز هذه النظرية علي الآلية التي بواسطتها الاقتصاديات المختلفة تحول هياكلها الاقتصادية الداخلية الي هياكل بشكل كبير الي الزراعة التقليدية عند مستوي الكفاف إلي اقتصاد أكثر حداثة وتحضر وتنوعاً ويحتوي علي الصناعات المتنوعة والخدمات وتستخدم هذه النظريات أدي الي تحليل النيو كلاسيكي المحدث لنظرية الاسعار وتوزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول.

هنالك نموذجان يمثلان هذه النظرية هما:

(1) محمد محمود، التنمية الاقتصادية، القاهرة، من دون سند نشر،(70-92).

- نموذج لويس الذي يستخدم نموذج القطن عينة وفائض العمل.
- نموذج هوليس تشيلندري للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية .

نظرية مولى تشيري في التنمية[1]:

إن تحليل أنماط التنمية والتغيرات الهيكلية التي تصاحبها تهدف إلي التركيز علي العلميات المتعاقبة والتي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي والصناعي والمؤسسي للاقتصاد المتخلف خلال الزمن وذلك لسماح الصناعات الحديثة إن تحل محل الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الاقتصادي وتجدر الإشارة هنا إلي الادخارات والاستثمارات المتناهية هي شروط ضرورية ولكنها ليست كافة لتحقيق النمو الاقتصادي كما هو الحال في نظرية لويس ونظرية المراحل بل هنالك حاجة إلي تغيرات مترابطة في هياكل الاقتصاد من أجل التحول من نظام اقتصادي تقليدي إلي نظام حديث.

تتضمن التغيرات الهيكلية عملياً جميع دوال الاقتصاد وهيكل الطلب المستهلك والتجارة الدولية الصناعية، المواد بالإضافة إلي تغيرات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل: التحضر والنمو وتوزيع السكان.

ويؤيد مؤكد النظرية الهيكلية علي التأثير للقيود المحلية والدولية علي التنمية فالقيود الداخلية تتضمن القيود الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية وحجم السكان، كذلك القيود الدولية تشمل إمكانية الوصول إلي رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والتجارة الدولية.

وان الاختلافات بين الدول النامية في المستويات التنمية لديهم تعزي وبدرجة كبيرة إلي هذه القيود الداخلية والخارجية.

---

(1) محمد محمود. المرجع السابق، ص(101-107).

ولكن القيود الدولية هي التي تجعل التحول في الدولة النامية (حالياُ) يختلف الوصول إلي العرض وكلما كان بإمكان الدول النامية الوصول إلي العرض التي تمنحها الدولة الصناعية كمصدر رأس مال والتكنولوجيا والمستوردات الصناعية وأسواق التصدير.

كلما كان ممكن عليها التحول بمعدلات أسرع من معدلات تحول الدول الصناعية خلال الفترات الأولي لتنميتها الاقتصادية.

نظرية مراحل النمو(رسوت):

أختار الاقتصادي الأمريكي (w.w.w.R rosto) كمقارنة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في دول العالم المتخلفة وذلك في كتابه الذي صدر في عام (1960) ويعتبر البعض أن لاستو في كتابه هذا قد قدم نظرية سياسية وكذلك نظرية اقتصادية وصفية لنمط النمو والتنمية لدول العالم.

تتمثل المراحل في:

1/ مرحلة المجتمع التقليدي: تتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة (ما قبل عمرNewton) وتتصف بوجود سقف معين علي إنتاجيتها يفرضه مستوي العلم والمعرفة.

2/ مرحلة ما قبل الانطلاق: هي فترة انتقالية وهي تسبق الإقلاع وان المتطلبات الاقتصادية الرئيسة إلي مستوي الاستثمار يتعين إلي ان يرتفع إلي 10% من الدخل القومي.

3/ مرحلة الانطلاق: تمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطاً عاديا وان قوى الحداثة مع العادات والتقاليد والمؤسسات القائمة.

4/ ان هذه المرحلة قصيرة ويرتفع فيها الاستثمار فوق(10%) من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد وذلك لتمكين تحقق التجارة في الادخار والاستثمار.

5/ مرحلة النضوج هي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلي موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستخدم.

6/ مرحلة الاستهلاك الوفير: تتسم هذه المرحلة بالهجرة إلي الأطراف والاستخدام الواسع للمركبات والسلع الاستهلاكية والتحول من مشكلات الإنتاج إلي مشكلات الاستهلاك والرفاهية.

نظرية التنمية[1]:

ظهرت نظريات التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وفرنسا وفي السبعينات بدأت هذه النظرية لتكسب دعماً متزايد وخاصة من مثقفي الدول النامية.

تقود جذور هذه النظرية إلي الفكر الماركسي يعرفDos Santos التبعية هي الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الأخر المعين.

تفسير هذه النظرية:

استمرار الفجوة بين الدول الرأسمالية أو حول المركز والدول النامية جملة من العوامل:

1/ اعتماد دول الأطراف علي رأي المال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلي المركز.

2/ الاعتماد علي التكنولوجيا الأجنبية.

3/ الآلية التي تقلل مستوي الأجور الحقيقة في الدول النامية دون المستوي المطلوبة.

4/ تدهور نسب التبادل التجاري لدول الأطراف.

5/ جوانب اجتماعية وثقافية للكولونيا التي تعيق السير نحو الاستغلال الاقتصادي والاعتماد علي الزاد.

نظرية الدفعة القوية[2]:

صاحب هذه النظرية هوRose nteinro الذي يؤكد علي القيود المفروضة علي التنمية في الدول المختلفة، ولهذا فان التقدم خطوة في نظرRodan لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر

(1) محمد محمود، من المرجع السابق، ص110.

(2) محمد محمود، من المرجع السابق، ص112.

الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها الدول المتخلفة، بل يتطلب الأمر حد أدني من الجهد الإنساني ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلي مرحلة النمو الذاتي.

وهذا يعني حد أدني من الاستثمارات التي يسميهاRodan بالدفعة القوية، والتي قدرها (13.2%) من الدخل القومي خلال السنوات الخمسة الأولي من التنمية ثم تترفع تدريجياَ.

ويطلقRodan في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية ان التصنيع هو سبب التنمية في الدول المتخلفة.

وتبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس مال الاجتماعي.

ويتعين أيضاً توجيه حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والراسي الأمر الذي يساعد علي تحقيق تكاليف الإنتاج.

ويقترح Rodan ان يرتكز الاستثمار في جهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بضعها البعض ويكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد.

ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لنظرية الدفعة القوية بان الاستثمار علي نطاق واسع سوف يؤدي الي حصول زيادة سريعاً في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار.

نظرية النمو المتوازن[1]:

ركز(Narkee) هذه النظرية علي مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة علي ندني مستوي الدخل.

مؤكد ان كسر الحلقة لا يتحقق التوسيع حجم السوق والذي يتحقق من خلال جهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد.

وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامج ضخماً من الاستثمارات التي توجه نمو الإنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية.

---

(1) ميشيل تودارد، التنمية الاقتصادية، بيروت، من دون سند نشر، ص10.

وان نظرية النمو المتوازن تطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأس مالية.

وفي النهاية تحقق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب وذلك لان جهة العرض تعمل علي تأكيد وتطوير جميع القطاعات المترابطة.

أما طلب جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب علي السلع والخدمات من قبل السكان.

نظرية النمو غير المتوازن[1]:

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف البرت هير شمات وكان قد سبقه إلي هذه الفكرة الاقتصادية الفرنسية فرانسوا بيرو في تقديمها تحت أسم نظرية مركز وأقطاب النمو.

ويقول هيرمان صحيح أن الدول النامية تحتاج إلي دفعة قوية لكنها لا تستطيع تنفيذ وتدبير برنامج استثماري شامل لمعظم القطاعات وعليه فإن التنمية المتوازنة لا تتفق مع هذه الدول، لهذا يتوجب علي الدول النامية التركيز علي بعض القطاعات وقد أبدا هيرمان الفكرة التي تنص علي أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى وأن لا تعطي الأولوية إلي التنمية الريفية.

واعتبر أن التنمية الغير متوازنة من شأنها ان تتقلب علي العجز في اتخاذ القرار الاستثماري الذي تفقده هذه الدول، وإذا الاقتصاد إذا يشق طريقه إلي الأمام، فان مهمة السياسية الائتمانية يجب أن تبقي علي الضغوط وعلي عدم التناسب واختلال التوازن.

فان التنمية طبقاً إلي هيرمان عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلي حالة لا توازن أخرى ولكن علي مستوي أعلي من الإنتاج والدخل.

---

(1) ميشيل تودارد، من المرجع السابق، ص16.

نظرية أقطاب (مراكز) النمو:

أول من شرح أفكار ما يسمي بنظرية أقطاب النمو هو الفرنسي(بيرو) والتي اعتمدها فيما بعض وطورها فيما بعد(هيرشمان) كأساس لنظرية النمو غير المتوازن.

واضح(بيرو) لان مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسة محفزة وتتمتع بأسواق تصدير مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة ليكون لها ناتج وآثار إيجابية.

والجدير بالذكر ان اختيار النشاط المحفز يتأثر بعدة عوامل أهما الثروة الطبيعية والأيدي العاملة.

فان المدنية هي عبارة عن مراكز لتغير الهيكل، حيث أنها مجال للتعامل النقدي ويكثر فيها العمل المأجور وهي عبارة عن مركز لعدم التوازن.

إضافة إلي ذلك ففي الدول المتخلفة يحدث هروب لرؤوس الأموال إلي الخارج، نتيجة لارتفاع الاستهلاك للسلع المستوردة أو الاستثمارات في الخارج.

أما في الدول المحظورة هروب الأموال يكون من منطقة لأخرى ضمن الدولة الواحدة.

نظرية لويس للتنمية[1]:

في حالة التنمية في ظل عرض غير محدود:

أن نموذج لويس للتنمية الاقتصادية ينين كيفية حدوث التغير الهيكلي لاقتصاد نامي.

الفرضية هنا هي وجود اقتصاد تسوده حالة الازدواجية الاقتصادية حيث يوجد فيه قطاعان.

القطاع الأول: قطاع ريفي عند مستوي الكفاف ومكتظ بالسكان حيث ان مستوي إنتاجية العمل فيه تقترب من الصفر.

القطاع الثاني: قطاع حضري صناعي حيث تكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأن أجور العمل في هذا القطاع أعلي من أجور العمل علي القطاع علي القطاع الزراعي بنسبة معينة ثابتة.

فالعمالة له تنتقل من الريف إلي القطاع الصناعي في المدن لارتفاع الأجور في الصناعة.

---

(1) ميشيل تودارد، من المرجع السابق، ص17.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية والتحليل

المبحث الأول

تحليل البيانات

في هذا الفصل يتناول الباحث عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة المالية والقوى العاملة وذلك باستخدام برنامج تحليل الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) عن طريق تحليل الانحدار المتعدد وذلك بغرض تحقيق الأهداف المطلوبة من البحث.

أولاً: تحليل بيانات معدل التضخم في السودان:

جدول رقم (1) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار لمؤشرات التضخم

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
السنوات	2016	2.44949	8
مؤشرات	34.2325	13.94391	8

جدول رقم (1) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط السنوات بلغ (2016) بانحراف معياري (2.44949) أما مؤشرات التضخم بلغ متوسطه الحسابي (34.2325) بانحراف معياري (13.94391). وهذا يدل على أن مؤشرات التضخم بلغت 34% في عام 2016 وهو أقل مؤشر خلال سنوات الدراسة أي أن في هذا العام حققت أقل نسبة في ميزان المدفوعات. أي توجد علاقة طردية بين ميزان المدفوعات ومعدل التضخم.

جدول رقم (2) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار لمؤشرات التضخم

Correlations

		السنوات	مؤشرات
Pearson Correlation	السنوات	1.000	0.402
	مؤشرات	0.402	1.000
Sig. (1-tailed)	السنوات	.	0.162
	مؤشرات	0.162	.
N	السنوات	8	8
	مؤشرات	8	8

من خلال الجدول رقم (2) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين السنوات ومؤشرات التضخم حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.402) وحسب مقياس معامل ارتباط بيرسون نجد أن قيمة ارتباط بيرسون تقع في المدى الضعيف، أي توجد علاقة ضعيفة لأن قيمة معامل ارتباط بيرسون أقل من 0.50.

جدول رقم (3) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار لمؤشرات التضخم

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	0.402	0.162	0.022	2.42252	0.162	1.157	1	6	.323

a. Predictors: (Constant), مؤشرات

من خلال الجدول رقم (3) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط (0.402) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين سنوات الدراسة ومؤشرات التضخم، وهذا يعني أن زيادة مؤشرات التضخم يؤثر في السنوات وقيمة ($R^2 = 0.162$) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسب المتغيرات المستقلة أي أن 16%.

ثانياً: مؤشرات ميزان المدفوعات:

جدول رقم (4) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار لمؤشرات ميزان المدفوعات

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
السنوات	2016	2.44949	8
مؤشرات ميزان المدفوعات	29.2500	18.39060	8

جدول رقم (4) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط السنوات بلغ (2016) بانحراف معياري (2.44949) أما مؤشرات ميزان المدفوعات بلغ متوسطة الحسابي (29.2500) بانحراف معياري (18.39060). وهذا يدل على أن مؤشرات ميزان المدفوعات بلغت 30% في عام 2016 وهو أقل مؤشر خلال سنوات الدراسة أي أن في هذا العام حققت أقل نسبة في ميزان المدفوعات. أي توجد علاقة طردية بين مؤشرات ميزان المدفوعات ومعدل التضخم.

جدول رقم (5) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار لمؤشرات ميزان المدفوعات

Correlations

		السنوات	مؤشرات ميزان المدفوعات
Pearson Correlation	السنوات	1.000	0.514
	مؤشرات ميزان المدفوعات	0.514	1.000
Sig. (1-tailed)	السنوات	.	0.096
	مؤشرات ميزان المدفوعات	0.096	.
N	السنوات	8	8
	مؤشرات ميزان المدفوعات	8	8

من خلال الجدول رقم (5) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة متوسطة بين السنوات ومؤشرات ميزان المدفوعات حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.514) نجد أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تقع في المدى المتوسط لأن قيمته أكبر من 0.05، وعليه فإن هذا يدل على وجود علاقة متوسطة بين سنوات الدراسة ومؤشرات ميزان المدفوعات.

جدول رقم (6) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار لمؤشرات ميزان المدفوعات

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	0.514	0.264	0.141	2.26991	0.264	2.151	1	6	0.193

a. Predictors: (Constant), المعدل

من خلال الجدول رقم(6) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط(0.514) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين السنوات ومؤشرات ميزان المدفوعات، وهذا يعني أن زيادة مؤشرات ميزان المدفوعات يؤثر على السنوات وقيمة(R^2 = 0.264) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسب المتغيرات المستقلة أي أن 26%.

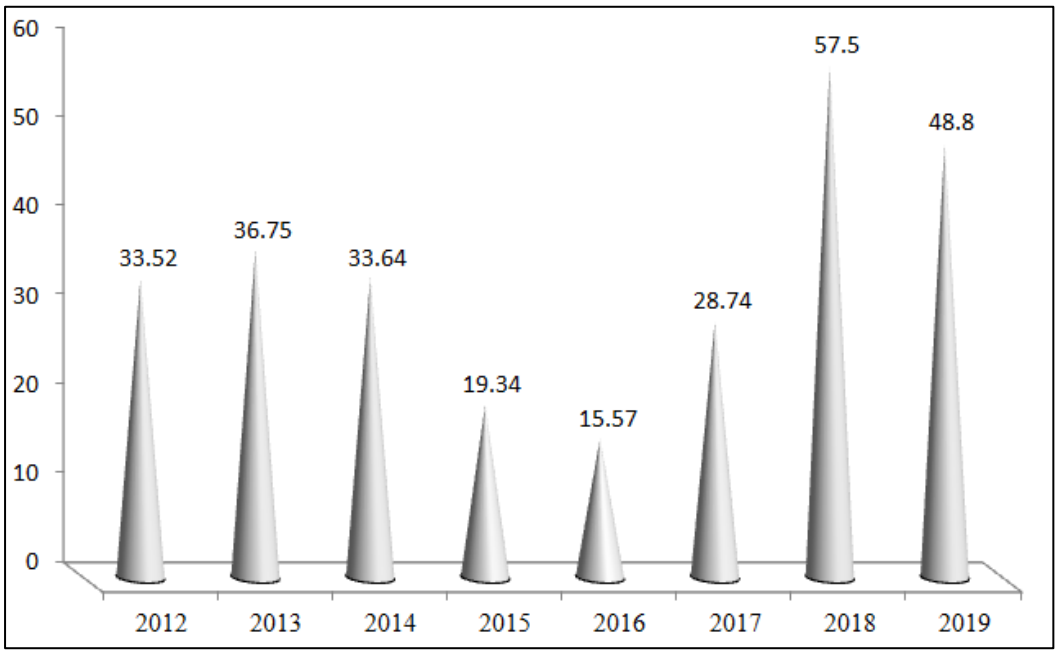

شكل رقم(1) يوضح مؤشرات التضخم خلال سنوات الدراسة(2012-2019)

من خلال الشكل أعلاه والذي يبين مؤشرات التضخم خلال سنوات الدراسة نجد أن أقل مؤشر كان في عام 2016 حيث بلغ 15.57 يليه عام 2015 حيث بلغ 19.34، ثم عام 2017 حيث بلغ

28.74، وفي كل من الأعوام (2012، 2013، 2014) حقق نسب متوسطة بلغت (33.52، 36.75، 33.64) على التوالي وذلك نسبة لاستقرار سعر الصرف وثبات معدل التضخم إلى حد ما، وأما في عام 2019 بلغ 48.8، أكبر نسبة بلغت في عام 2018 كانت 57.5.

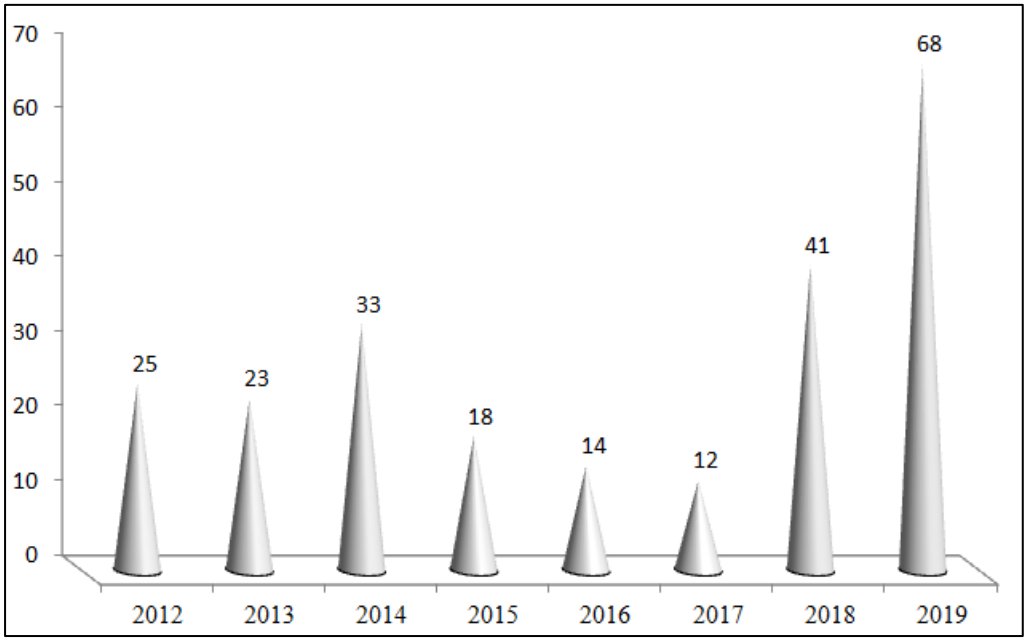

شكل رقم(2) يوضح مؤشرات ميزان المدفوعات خلال سنوات الدراسة (2012-2019)

من خلال الشكل أعلاه والذي يبين مؤشرات التضخم خلال سنوات الدراسة نجد أن أقل مؤشر كان في عام 2016 حيث بلغ 14 يليه عام 2015 حيث بلغ 18، ثم عام 2017 حيث بلغ 12، وفي كل من الأعوام (2012، 2013، 2014) حقق نسب متوسطة بلغت (25، 23، 33) على التوالي وذلك نسبة لنمو معدل ميزان المدفوعات، وأما أكبر نسبة في عام 2019 بلغ 68، وفي عام 2018 بلغت 41.

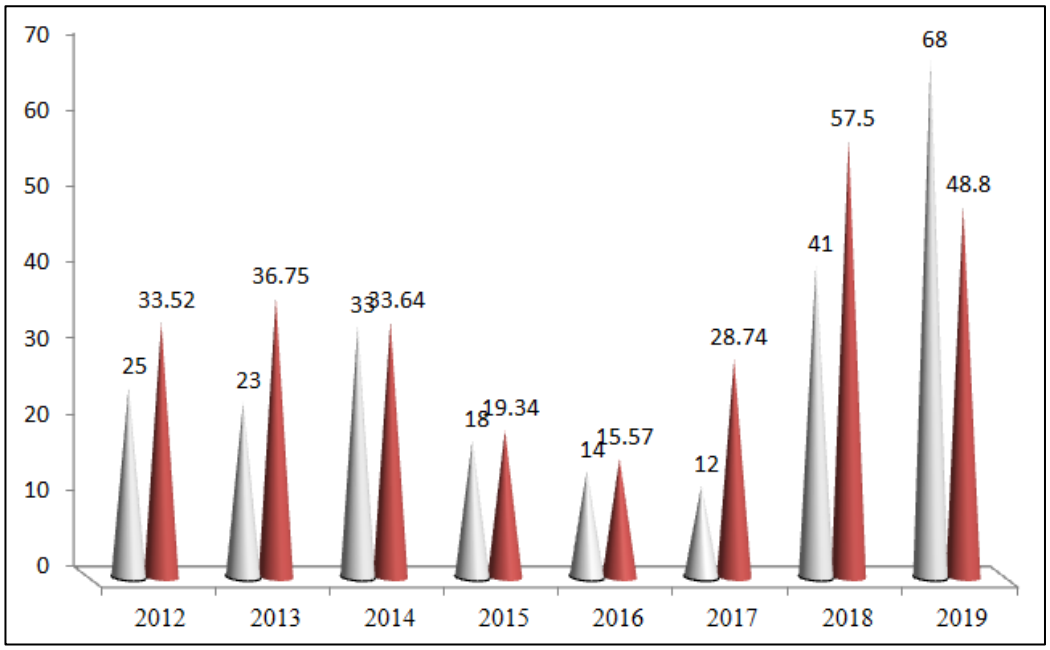

شكل رقم(3) يوضح مقارنة بين مؤشرات ميزان المدفوعات ومؤشرات التضخم خلال سنوات الدراسة (2012-2019)

من خلال الشكل أعلاه والذي يبين مقارنة بين مؤشرات ميزان المدفوعات ومؤشرات التضخم خلال سنوات الدراسة(2012-2019) تبين لنا أن عام 2019 حققت أعلى مؤشر تضخم ومعدل النمو أي توجد علاقة بين مؤشر ميزان المدفوعات ومؤشرات التضخم وأقل مؤشر كان في عام 2016.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منه:

- نجد أن مؤشرات التضخم بلغت 34% في عام 2016 وهو أقل مؤشر خلال سنوات الدراسة أي أن في هذا العام حققت أقل نسبة في ميزان المدفوعات. أي توجد علاقة طردية بين ميزان المدفوعات ومعدل التضخم.
- كذلك تبين لنا أنه توجد علاقة طردية ضعيفة بين السنوات ومؤشرات التضخم حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.402).
- اتضح لنا أن نسبة مؤشرات ميزان المدفوعات بلغت 29% في عام 2016 وهو أقل مؤشر خلال سنوات الدراسة أي أن في هذا العام حققت أقل نسبة في ميزان المدفوعات. أي توجد علاقة طردية بين ميزان المدفوعات ومعدل التضخم.
- نجد أنه توجد علاقة متوسطة بين السنوات ومؤشرات ميزان المدفوعات حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.514).
- تعتبر الزيادة الكبيرة في عرض النقود والتغيرات في سعر الصرف من أهم العوامل التي تؤثر على محددات التضخم، إذ أن الزيادة في عرض النقود دون أن يقابلها إنتاج يؤدي إلى انخفاض القوى الشرائية للنقود في حين أن تخفيض قمة العملة المحلية يزيد من معدلات التضخم في ظل اعتماد السودان بشكل كبير على الواردات.

ثانياً: التوصيات:

بعد الوصول إلى النتائج المطلوبة التي تحقق أهداف البحث توصي الدراسة بالعديد من التوصيات منها:

- على البنك المركزي التحكم في التقليل من عرض النقود وذلك لتقليل معدلات التضخم.
- إجراء الدراسات العلمية التي تقلل الكثير من المخاطر في الاستثمار المحلي.
- خلق فرص العمل للخريجين وذلك لزيادة عجلة التقدم من خلال إنشاء المصانع.
- الاهتمام بالزراعة والاستفادة من البنيات التحتية من أراضي ومياه.
- ضرورة وضع برنامج اقتصادي يتم من خلاله تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومراعاة العوامل المؤثرة على التضخم.

المراجع والمصادر:

1. حسام علي داؤود، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2010-2016م.
2. خبابة عبد الله وبلاطة مبارك، اساسات في الاقتصاد العام، دار النشر مؤسسة شباب الجامعية2010م.
3. مايكل ابد جمان، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، دار المريح للنشر، من غير سنة نشر.
4. محمد ذكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول القاهرة، دار النهضة العربية.
5. مدحت محمد العقاد (مقدمة التنمية والتخطيط)، دار النشر ، مطبعة دار النهضة العربي980، بيروت.
6. مدحت محمد القرشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسيات وموضوعات- عمان، دار أوتار للنشر والتوزيع 2007م.
7. ميشيل تودارد، التنمية الاقتصادية، بيروت، من دون سند نشر.

الملاحق

معدل التضخم في السودان

السنوات	مؤشرات التضخم
2012	33.52
2013	36.75
2014	33.64
2015	19.34
2016	15.57
2017	28.74
2018	57.5
2019	48.8

مؤشرات ميزن المدفوعات في السودان

السنوات	المعدل
2012	25
2013	23
2014	33
2015	18
2016	14
2017	12
2018	41
2019	68

المصدر: وزارة المالية والقوى العاملة – ولاية نهر النيل.